S230514

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـــان

إعادة النظام السوري إلى الجامعـة العربيـة لا يعني أن سوريا أصبحت بلدا آمنا لعودة اللاجئين لأن النظـام ما زال يمـارس جرائـم ضد الإنسانيـة

لم يقدم النظام السوري أي بادرة حسن نية وما زال يعتقل قرابة 136 ألف مواطن سوري بينهم قرابة 8473 امرأة

الخميس 18 أيــار 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّســت نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضيــة الساميــة لحقــوق الإنســان مصــدراً أساسيــاً في جميـع تحليلاتها التي أصدرتهــا عن حصيلة الضحايا في سوريا.

الأحد 7/ أيار/ 2023 عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً تشاورياً -استثنائي- في العاصمة المصرية القاهرة، وانتهى باتفاقهم على إيقاف تجميد مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، وكان مجلس الجامعة العربية قد قرر في 12/ تشرين الثاني/ 2011 تعليق مشاركة وفود سوريا في اجتماعات الجامعة العربية، ودعا القرار الدول العربية إلى سحب سفرائها من سوريا، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية بسبب الانتهاكات الفظيعة التي قامت بها ضد الشعب السوري (الغريب أن هذه الانتهاكات لم تتوقف ولم يتراجع عنها النظام السوري أو يعتذر أو يحاسب أي عنصر من الأمن أو الجيش).

واستند القرار على الاجتماعات التي حدثت في جدة وعمان، وقد أشار البيان الصادر عن اجتماع عمان إلى أن "العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى بلدهم هي أولوية قصوى ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها فورا"، كما ورد "تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والدول المستضيفة للاجئين، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لتنظيم عمليات عودة طوعية وآمنة للاجئين وإنهاء معاناتهم، وفق إجراءات محددة وإطار زمني واضح".

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates

بيان صادر عن اجتماع وزراء خارجية السعودية، والأردن، ومصر، والعراق مع وزير خارجية النظام السوري في الأردن في 1/ أيار/ 2023

إن الشبكة السورية لحقوق الإنسان تبدي تخوفاً جدياً من أن تؤدي عملية إعادة العلاقات مع النظام السوري إلى إجبار اللاجئين السوريين على العودة، فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إعادة قسرية لما لا يقل عن 753 **لاجئاً سورياً في لبنان**، وذلك منذ مطلع نيسان المنصرم 2023 حتى الآن، بينهم 72 سيدة و94 طفل، سجلنا اعتقال 14 شخصاً منهم من بينهم طفل، اثنين منهم قامت مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري باعتقالهم في منطقة المصنع الحدودية، وهذان الشخصان من عائلة واحدة، بينما اعتقل الباقين في مدينة دمشق من قبل فرع أمن الدولة. وتركزت هذه الاعتقالات في المناطق المأهولة باللاجئين السوريين مثل برج حمود والمنصورية والدكوانة ومنطقة الرحاب وبعض الأحياء في مدينة بيروت ومنطقة رشميا وحمانا وصوفر في جبل لبنان، ومنطقة غزة في قضاء البقاع الغربي في محافظة البقاع.

وقد بدأنا نرصد قيام فرع فلسطين التابع لشعبة المخابرات العسكرية بإجراء دراسات أمنية عن المدنيين الذين رُحلوا إليه من لبنان وهذا ما يزيد من احتمالية تعرضهم للاعتقال خلال المدة القصيرة القادمة وأخبرنا العديد ممن رُحلوا عن قيامهم بمحاولات للخروج من سوريا من جديد.

مجموعة من اللاجئين السوريين بعد احتجازهم من قبل الجيش اللبناني في بلدة المنصورية في لبنان مطلع أيار 2023

إن هذا التخوف الجدي ينبع من كون السلطات السورية ما زالت تمارس انتهاكات فظيعة يصل بعضها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية بحق المقيمين على أراضيها، ونعتقد أن بعض اللاجئين الذين يجبرون على العودة سوف يتعرضون لانتهاكات مشابهة، في ظل غياب بيئة قانونية، مما يساهم في تحكم الأجهزة الأمنية بمصير المقيمين والعائدين. وقد وثقنا أن الغالبية العظمى من حالات الاعتقال التعسفي تتم دون مذكرة قضائية، ويتحول قسم كبير من المعتقلين تعسفياً إلى مختفين قسرياً، وهناك احتمال كبير لتعرضهم للتعذيب، وللموت تحت التعذيب، إضافةً إلى إمكانية تعرضهم لانتهاكات أخرى كالتجنيد الإجباري، والابتزاز، والسيطرة على الأراضي والممتلكات.

وفي 16/ تشرين الثاني/ 2022 كنا قد أصدرنا تقريراً موسعاً يتضمن تحليلاً لكافة مراسيم العفو التي أصدرها النظام السوري منذ عام 2011 وحتى الآن، إلا أنها لم تفلح في الإفراج سوى عن **7351 معتقلاً** (6086 مدنياً، و1265 عسكرياً) وذلك من مُختلف السجون المدنية والعسكرية والأفرع الأمنية في المحافظات السورية. وما زال لدى النظام السوري ما لا يقل عن **135253 ألف** مواطنٍ ما بين معتقلٍ ومختفٍ قسرياً.

إن عمليات ترحيل اللاجئين، وممارسات الإعادة القسرية بحق اللاجئين السوريين تشكل انتهاكاً للقانون العرفي، وتتحمل الحكومات التي تقوم بذلك المسؤولية القانونية لما يتعرض له المعادون قسرياً من تعذيب وقتل وإخفاء قسري وغير ذلك من الانتهاكات على يد النظام السوري، إلى جانب مسؤولية النظام السوري المباشرة عن هذه الانتهاكات.

كنا نأمل أنه في حال كانت الدول العربية مجبرةً على إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية أن تكون مقابل حدٍ أدنى من المطالب، وفيما يلي بعض التوصيات التي يجب أن تطرح أمام النظام السوري في اجتماع الجامعة العربية غداً:

- أن يفرج فوراً عن قرابة **136 ألف** معتقلٍ سياسي، بينهم **96 ألف مختفٍ قسرياً**، ويعلن عن أسماء ضحايا عمليات التعذيب والإعدام في مراكز احتجازه وأماكن دفنهم.
- أن يلغي المحاكم الاستثنائية، مثل محكمة الإرهاب، ومحكمة الميدان وجميع القرارات التي صدرت عنها.
- أن يلغي كافة القوانين التي سيطر بموجبها على الأراضي والممتلكات الخاصة باللاجئين والنازحين.
- أن يسمح ببدء عملية محاسبة مستقلة لجميع المتورطين بارتكاب عمليات القصف والقتل والتعذيب بحق الشعب السوري مهما كانت رتبهم ومناصبهم الأمنية والعسكرية.

لن يعود اللاجئ السوري ما دامت انتهاكات السلطات السورية مستمرةً، ونحن على يقين أن هذه الانتهاكات لن تتوقف مع بقاء الأجهزة الأمنية المستمرة بذات النهج منذ عام 2011، ويجب العمل على انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 مما يؤسس لخلق بيئة قانونية تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي، وعندما يشعر اللاجئ السوري بالأمن، عندها فقط سوف يعود بشكلٍ طوعي إلى وطنه وبيته.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org